بملياري ليرة، ومنع استيراد نحو ٣٠ سلعة ، منها السيارات ، والسجاد والمشروبات وأجهزة التلفزيون وما شابه ، لمدة ٦ اشهر ، وفرض ضرائب جديدة ، بنسبة ١٠ ٪ (جمارك) و١٠ ٪ اخرى (ضريبة شراء) ، على ٣٩ سلعة كمالية ، من بينها البيرة والاقمشة والسجاد والادوات الكهربائية . كما سيضطر المستوردون الى دفع ١٥ ٪ ضريبة أمن على القروض التي يحصلون عليها من البنوك . وبموجب الخطة سيستمر أيضا تجميد التسليف المصرفي بحجمه الحالي ، مع التشديد على فرض الغرامات على السيولة . كما تقرر تحديد المكافآت على التصدير وجعلها ١ر٠٤ — ١ر٢٠ ليرة للدولار ، مقابل ١ر٧٢ — ١ر٨٠ ليرة للدولار في السابق (ر ا ا ، هآرتس ودافار ، ٧٤/١١/١٠) .

ونتيجة لقرار الغاء المساعدات الحكومية ، طرا ارتفاع على اسعار المواد الاساسية ، مثل السكر والخبز والزيت والطحين والشاي والقهوة والزبدة والحليب ومنتوجاته ، واللحوم والارز والطيور ومواد اخرى غيرها . فقد ارتفع ، مثلا ، سعر كيلو السكر من ٢ر٠٥ ليرة الى ٦ ليرات بينما زاد سعر كيلو الزيت بـ ٢ر٦٠ ليرة . كذلك ارتفع سعر رغيف الخبز من ٥٥ قرشا الى ليرة ، وليتر الحليب من ليرة الى ١ر٦٠ ليرة . كما ارتفع سعر البنزين (٩٤ أوكتان) الى ٢ر٨٠ ليرة لليتر ، في حين ارتفع سعر علبة الزبدة الى ليرتين ، وقارورة الغاز الى ٣٠ ليرة وليتر المازوت الى ١ر٠٤ ليرة ، وكيلوغرام من اللحم المجلد الى ٢٠ ليرة . وقد ارتفع ايضا ثمن السجاير ، بمعدل ٢٥ قرشا للعلبة الواحدة (ر ا ا ، ٧٤/١١/١٠) ، ونظرا لارتفاع سعر البنزين ومشتقاته يتوقع ارتفاع اسعار الكهرباء أيضا (دافار ، ٧٤/١١/١٠) . كما أدى انخفاض قيمة الليرة والزيادة التي فرضت على ضريبة السفر (من ٦٠٠ ليرة الى ٧٥٠ ليرة) ، الى ارتفاع اسعار تذاكر السفر بالطائرة الى الخارج، بنسبة كبيرة جدا .

تحدث وزير المالية ، بهوشواع رابينوفيتش ، عن الخطة الاقتصادية الطارئة التي قررت الحكومة اتباعها ، في الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ٧٤/١١/١٠ ، بعد انتهاء جلسة الحكومة ، قائلا : « تدرك الحكومة المسؤولية الملقاة على عاتقها ، وقد اقرت الليلة سلسلة خطوات هدفها تقليص الهوة بين الصادرات والواردات، وذلك لمنع تلاشي احتياطي العملة الصعبة ، وتكييف معيشتنا مع المهمات الصعبة التي سنواجهها » .

وفسر وزير المالية دوافع الحكومة لتخفيض قيمة الليرة بقوله ان « لهذا التخفيض في قيمة العملة عدة اسباب : اولا ، رفع اسعار الواردات ، اذ ان جميع المواد المستوردة من الخارج سترتفع أسعارها ، وهذه الحقيقة تسري على المواد الخام والمواد الجاهزة على السواء ... ولكي لا يكون التحول كبيرا جدا ، فقد خفضت الضرائب الامنية المفروضة على استيراد من ٣٥ ٪ الى ١٥ ٪ . ثانيا ، جاء تخفيض قيمة العملة لزيادة التصدير . اذ أن قيمة الليرة الجديدة ، والحوافز (التي ستمنحها الحكومة) للتصدير تكفي لجعل المصدر الاسرائيلي يتغلغل في اسواق العالم لتصدير بضائعه . وبهذا الاسلوب تنخفض عمليات بيع المنتوجات في البلاد بدل تصديرها ... » . واضاف رابينوفيتش مؤكدا « ان تبديل قيمة العملة لا يمكن ان ينجح دون خطوات اخرى ، ودون ان يتجسد في جميع المجالات . وأحد هذه المجالات — ويحتمل أن يكون أصعبها — هو مجال أسعار المواد الغذائية الاساسية والوقود ... » (ر ا ا ، ٧٤/١١/١٠) .

كذلك أعلن رابينوفيتش ظهر يوم الاحد ، ١٠/ ٧٤/١١ ، في مؤتمر صحافي ، مبررا اقرار هذه الخطة الاقتصادية ، ان حكومته اختارت « هذا الطريق الصعب لانه لا يوجد خيار آخر أمامنا ، ولانه لا يوجد مناص ، ولان البديل هو ان نصل بعد ستة أشهر الى حالة من الاضطرابات الخطيرة ، وذلك بسبب بطالة يبلغ حجمها مائة الف عامل ، نتيجة للنقص في العملات الصعبة لاستيراد المواد الخام ... اننا نهدف من وراء هذه السياسة الى الحفاظ على قوتنا الامنية ، وعلى موقف اسرائيل السياسي في العالم » (المصدر نفسه) .

كما أصدر رئيس الحكومة ، يتسحاق رابين ، بيانا تحدث فيه عن الخطة الاقتصادية الجديدة ، مناشدا الاسرائيليين تفهم دوافع القرارات الاقتصادية الاخيرة . وجاء في بيان رابين هذا قوله : « ... اننا نعيش في فترة ما بعد حرب